



## القدس الشرقية بعد احتلال العام 1967: سياسات الإلحاق والدمج في الهامش، بموازاة سياسات الإبادة والتفريغ

د. وليد سالم

مدير تحرير مجلة المقدسية، ومحاضر في برنامج ماجستير دراسات القدس في جامعة القدس.

### ملخص

ترمي هذه الدراسة إلى تعقب السياسات الاقتصادية الاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي في القدس عبر ثلاث فترات: الأولى بعد حرب العام 1967 وحتى العام 2001، والتي أرسيت وطُبقت فيها سياسات التفريغ، وإلحاق الباقين بالاقتصاد والمؤسسات الإسرائيلية، وفصلهم عن فلسطين مجتمعًا واقتصاديًا، وإنشاء مجتمع فوق مجتمع، واقتصاد محل اقتصاد. وبعكس الدراسات التي تفيد، وكأن السياسات الاجتماعية والاقتصادية، تمثل ممارسات جديدة من الاحتلال، تعود إلى العقد الأخير، تبين الورقة أن الإجراءات التي اتخذت بعد حرب العام 1967 من قبل الاحتلال، كانت حاسمة في إرساء هذه السياسات، وذلك استكمالًا لتركيز كتابات أخرى جادة حول ممارسة هذه السياسات في العقد الأخير، ومنها دراسات عزم 2018 و2019، ومحفوظ 2019. الفترة الثانية تمثلت بالانتقال من التفريغ والإلحاق إلى دمج القدس الشرقية في

هامش اقتصاد إسرائيل، مع استمرار التفرغ، وذلك منذ العام 2001، حين بوشر ببناء الجدار، وأُغلقت المؤسسات الفلسطينية في القدس، وفي هذه المرحلة، تم التركيز على الدمج الاقتصادي للياقات البيضاء والزرقاء الفلسطينية، في المواقع الدنيا من سوق العمل الإسرائيلي، وسوق المستعمرات الناشئة. فيما تمّ التركيز على إنهاء التفاوت بين معيشة المستعمرين، في القدس الشرقية، وبين الإسرائيليين داخل إسرائيل، في وقت تم فيه الاستمرار في ممارسة سياسات اجتماعية مزدوجة ضدّ الفلسطينيين، تشمل التفرغ من خلال سحب الهويات، وإخضاع الباقين للمؤسسات الإسرائيلية، ومحاولة تشويه هويتهم الوطنية، وإثارة وهم نشوء هوية مقدسية منفصلة عن فلسطينيتها لدى بعضهم. مهّدت الفترة الثانية للثالثة؛ بالانتقال من سياسات الدمج، في الهامش، إلى الحسم، بأحد شكلين، تناقش الورقة تقاطعاتها واختلافاتها: الأول استمر في سياسات الهندسة الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه اشترط للحسم أن ينتقل الفلسطينيون المقدسيون من واقع التعايش داخل القدس، إلى إعلان الالتزام بالولاء للدولة وسياساتها. والثاني يرى أنّ الوسائل الاقتصادية الاجتماعية المعتمدة من الحكومات السابقة، لم تؤت ثمارها في تطويع الفلسطينيين الذين بقوا غير موالين لإسرائيل، حتى لو أظهروا ذلك، لذا، يتبنّى هذا الاتجاه فكرة أنّ الطريق الوحيد مع الفلسطينيين، هي فرض الخضوع عليهم للحكم الإسرائيلي بالقوة، وسحق مطالبهم الوطنية، وتشغيل من يقبل ذلك، كإجراء في القطاعات الدنيا من الاقتصاد الإسرائيلي، ومن يرفض، عليه مغادرة البلاد، أو أن يعلن القتال، ويقتل كما تنصّ عليها خطة بايس وسموتريتش الأوسع التي تشمل كل الفلسطينيين، وليس المقدسيين منهم وحسب، وتكتسب الورقة راهنتها من واقع ما تتم ممارسته، خلال السنوات الأخيرة، من سياسات اجتماعية اقتصادية سافرة من الاحتلال، في القدس. في النهاية، تناقش الورقة الردود الفلسطينية على السياسات الإسرائيلية هذه، وتحاول أن تستشرف المستقبل، في ضوء حاصل ما يجري من ممارسات على الأرض.



## مدخل

تستمد السياسات الاجتماعية والاقتصادية للقدس الشرقية، في إطار المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني، جذورها من الميزات الخاصة لهذا المشروع، التي لها ما يجمعها، وكذلك، ما تختلف به عن المشاريع الاستيطانية الاستعمارية الأخرى التي عرفها العالم.

في هذا الإطار، فإنَّ المشروع الاستيطاني الاستعماري لفلسطين، يتميز بِسَمَتِي الاقتلاع والإحلال الممزوجتين بالمجازر، والإبادة بالتقسيم، فيما تمت، في أمريكا، عملية إبادة تكاد تكون كاملة للشعب الأصلي، وتميزت تجربة جنوب إفريقيا باستغلال الأيدي العاملة السوداء دونَ اقتلاعها من بلادها. وفيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية للقدس الشرقية بعد العام 1967، فإنَّ عنصري الاقتلاع والإحلال، يظهران من خلال ثلاثة توجهات يخطط لها ويمارسها الاستيطان الاستعماري الصهيوني، أولها يتمثل في سياسات التفرغ والطرود والترانسفير والإبعاد (وأسمائها الأخرى، مثل التطهير العرقي، والتهجير القسري، والتطهير المكاني). وثانيهما: يتعلَّق بسياسات التعامل مع الباقين بوسائل التصفية الجسدية والإماتة، والترحيل الداخلي، والتعذيب وامتهان الكرامة والتهميش، والعزل عن الامتداد المجتمعي للقدس نحو فلسطين، وفصل الفلسطينيين المقدسيين عن بعضهم البعض من خلال الجدار، وتمزيق وحدة محافظة القدس، وتشويه الهوية والمواطنة، وأسرلة مناهج التعليم والمؤسَّسات، وإجبار العمال والمهنيين على الالتحاق بالمؤسَّسات الإسرائيلية، وطرود المؤسَّسات الفلسطينية من المدينة، وخلق وهم التأسُّر لدى بعض الأفراد والقطاعات، ووهم المتقدِّس المنفصل عن فلسطينيته، عند بعض آخر، والتشغيل في المواقع الدنيا من الاقتصاد الإسرائيلي، وفصل المواقع الفلسطينية عن بعضها البعض بمستعمرات، وإنشاء جيوب استعمارية داخل كل موقع، بحيث تفكَّك وحداته

عن بعضها بعضاً. وثالثها: الإحلال المتدرج لمجتمع محلّ مجتمع في القدس الشرقية عبر التوسيع المستمر للمستعمرات، وما تحدّثه من تضيق للحيز الفلسطينيّ، وعناصر طاردة، ويتضمن ذلك إحلال اقتصاد محلّ اقتصاد، بحيث يصبح المنفس الأساسيّ لكسب لقمة العيش للمقدسيين هو الالتحاق الإجماليّ بسوق العمل الإسرائيليّ.

يتعلق التوجّهان: الأوّل والثاني، بالتوتّر الذي تكبّده الاستعماريّ، في التعامل مع الفلسطينيّين بين سياسات التفرغ، وسياسات التعامل مع الباقين، وذلك جرّاء فشل سياسات التفرغ الكامل، حتّى الآن. أما التوجّه الثالث، فيتعلق بالإحلال، وبالتالي بهندسة القدس الشرقية من جديد؛ لتصبح مدينة إسرائيلية بالكلية، مجتمعاً واقتصاداً، ومشهداً وفضاءً وأسماً ومؤسّساتٍ على حساب الفلسطينيّين المقتلّين والباقيين، سواءً بسواء، أي، تهويد المكان والإقليم بما يشمل توسيعها المستمر على حساب الأراضي الفلسطينيّة، وفق مشروع «الأقداس الثلاثة» الذي سيتم وصفه، والتحكم بالديموغرافيا، وفرض المؤسّسات الإسرائيليّة على فلسطينيّ المدينة. خلاصة المكونات الثلاثة للهندسة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بالنسبة للقدس الشرقية، هي: اقتلاع المجتمع وإبادة الاقتصاد المقدسيّ الفلسطينيّ.

### الفترات الثلاث: سياسات التفرغ والإلحاق، والدمج في الهامش، والحسم

ما إن انتهى احتلال القدس الشرقية الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء، السابع من حزيران العام 1967، حين وصلت قوات الاحتلال إلى حائط البراق، بدأت إسرائيل، بهندسة وضع المدينة ومواطنيها الفلسطينيّين، باستخدام أدوات القوة بوجهيها: الخشن والناعم، من أجل تعزيز استيطانها الاستعماريّ، وزرع مستوطناتها في القدس، التي ادّعت أنّها تمثّل «عاصمة إسرائيل الكاملة والموحدة، مقر الكنيست، الحكومة والمحكمة العليا»، كما نصّ قانون أساس صدر عن الكنيست الإسرائيليّ في 30 تموز من العام 1980 (النص



في حلبى، 2000، ص. 104)، وذلك من خلال طرد الشعب الفلسطيني من أرضه، وتصنيع القبول والتعايش، و/ أو الإذعان من قبل الباقين في القدس، مع واقع عملية إحلال أقوام في المدينة مكان شعبها الأصلي.

شملت القوة الاحتلالية وسائل مختلفة: أمنية وعسكرية، وسياسية وقانونية؛ للاقتلاع والطرْد، وتبيد المجتمع وإبادة الاقتصاد، وأد الحَقِّ في تقرير المصير، وإجهاض قيام الكيان السياسي القانوني الفلسطيني. وتضمنت، في المقابل، وسائل إحلال المستوطنين المستعمرين مكانه، مع ما يتضمنه ذلك من تهويد للأرض، والمكان والمشهد، والفضاء والإقليم، ومن وسائل قوة لأسرلة المؤسسات، وتشويه الهوية الوطنية، وخلق وهم التأسر لدون تحقيقه، وتفكيك البنى المجتمعية، والإلحاق الاقتصادي (سالم، شتاء، وريع، وصيف 2022)، وتم إدخال الأدوات الاجتماعية والاقتصادية، ضمن هذا الإطار، لزرع مجتمعين في القدس الشرقية، يعلو أحدهما فوق الآخر. ولذلك، تتجه الخطط الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز وتسمين وتقوية عضد ومناعة المجتمع الاستيطاني الاستعماري، في القدس الشرقية، في مسار حلول مجتمع محل مجتمع، واقتصاد محل اقتصاد، فيما تهدف الثانية إلى شذمة المجتمع الفلسطيني المقدسي، وإبادة اقتصاده، وتفكيك مكوناته، وفك روابطه، مع مجمل الاقتصاد الفلسطيني، مقابل التشغيل في المواقع الدنيا من الاقتصاد الإسرائيلي، وإلحاق القطاعات الاقتصادية في القدس الشرقية بالقطاعات الإسرائيلية، وأسرلة المؤسسات، وتشويه الهوية الوطنية، وخلق وهم التأسر لدى بعض القطاعات.

بعد حرب العام 1967، وضعت المداميك الأساسية للسياسة الإسرائيلية تجاه القدس الشرقية: أولاً: تفريغ أكبر عدد ممكن من فلسطيني المدينة عبر الطرد، ولاحقاً، عبر سحب الهويّات، وكل إجراءات سياسات الإقامة، وثانياً: إلحاق الباقين بالمؤسسات الإسرائيلية، وبالاقتصاد الإسرائيلي، وإخضاعهم للعزل والتطويق، والتصنيفة الجسدية،

والترحيل الداخلي، والتعذيب وفقدان المواطنة. وثالثاً: إنشاء مجتمع استيطانيّ استعماريّ في القدس الشرقية، يخلق واقعاً ثنائيّ القومية في المدينة، بصورة مؤقتة، ويفصل القرى الفلسطينية المقدسية وأحياءها عن بعضها البعض، إلى حين إزاحة المجتمع الفلسطينيّ من المدينة، عبر الطرد، ونزع الإقامة. وخلال مرحلة ما بعد الحرب، تمت تغطية هذه السياسات بإثارة اللغط عن حلّ سياسيّ تفاوضيّ خاصّ بالقدس، لا يرتقي إلى الحد الأدنى المقبول فلسطينياً، حيث تضمن تقاسم القدس الشرقية بين الطرفين، الفلسطينيّ والإسرائيلي، بدلاً من إنهاء احتلالها بشكل كامل، مع إبقاء القدس الغربية تحت السيطرة الإسرائيليّة الخالصة. ومنذ العام 2001، حين تولى أرئيل شارون رئاسة الحكومة، حتى اليوم، ما عدا فترة تمّ ترؤس الحكومة فيها من قبل أيهود أولمرت من العام 2006 إلى أوائل 2009، لم تعد القدس الشرقية مطروحةً للتقاسم بين الجانبين، الفلسطينيّ والإسرائيلي، كما كان عليه الطرح سابقاً، ولم تجرِ مفاوضات في عهد شارون، ولاحقاً، أصّر نتنياهو في المفاوضات مع جون كيري عامي 2013 - 2014 على إبقائها موحدة، وغير مقسمة تحت السيادة الإسرائيليّة (سالم، خريف 2021). وانعكس هذا الطرح على السياسات الاجتماعيّة الاقتصاديّة للمدينة، التي أصبحت تتعمق باتجاه دمج القدس الشرقية أكثر، وبصورة تامة في إسرائيل، في حين، صارت معه المفاوضات مع الطرف الفلسطينيّ مجرد مظهر من مظاهر العلاقات العامة، التي أعلنت خلالها إسرائيل جهاراً نهاراً أنّها تهدف لتقطيع الوقت، وتسكين الطرف الآخر. وقد مهّدت الفترة من العام 2001، حين مورست سياسات الدمج، إلى فترة العام 2017، وما بعده، والتي، ولا زالت مستمرة، وهي فترة الحسم، كما تمّت تسميتها إسرائيلياً، وفي هذه المرحلة الأخيرة أُخرجت القدس تماماً من طاولة المفاوضات، وبتصرّيات علنية، ونشأ تياران داخل اليمين المتطرّف الحاكم في إسرائيل لصناعة الحسم، أحدهما رأى أنّ تحقيق الحسم يتم عبر الاستمرار في رسم وتطبيق سياسات اجتماعيّة واقتصاديّة، بل وتكثيفها لتصنيع القبول الفلسطينيّ، بواقع



ضمَّ المدينة بشكل كاملٍ إلى إسرائيل، أما الثاني، فقد رأى أنَّ الحسم يتطلب الإقرار بأنَّه ليس هناك فائدة ترجى من مشاريع الهندسة الاجتماعية الاقتصادية للحكومات السابقة، حيث إنَّ الفلسطينيين سيبقون دائماً رافضين لإسرائيل، حتَّى ولو أظهروا غير ذلك، كما طرح جابوتنسكي في بدايات القرن الماضي، وحتَّى لو مورست معهم كل أساليب الإخضاع باستخدام الوسائل الاقتصادية والاجتماعية الناعمة التي لن تجدي نفعاً.

الأمر المشترك بين الفترات الثلاث، يتمثل بتطبيق المخطط الإسرائيلي للقدس الذي صيغ وطُبِّق بمعزل عن العملية السياسية، والمتمثل بالحفاظ على القدس، بشطريها الغربي والشرقي، عاصمةً لدولة إسرائيل، وتسمين المستعمرات في القدس الشرقية، والسعي لإيجاد أغلبية يهودية فيها، وطرده الفلسطينيين، وتوسيعها المستمر، على حساب أراضي الضفَّة الفلسطينية، وهندسة الوجود الفلسطيني الباقي في المدينة، بطريقة تؤدي إلى تكريس ذلك.

## حزيران العام 1967 وما بعد: إرساء سياسات التفريغ والإلحاق

بوشر، بعد حرب العام 1967، مباشرة بعملية إرساء حقائق جديدة عمرانية، وديموغرافية واقتصادية واجتماعية متوالية على الأرض، تم اتخاذها ذريعةً؛ للترجع عن الصيغ التفاوضية السابقة، وطرح صيغٍ أدنى سقفاً، ثم أدنى، وهكذا.

كما ورد، في دراسةٍ سابقةٍ (سالم، 2023)، مع بعضٍ من الإضاءات الإضافية، فقد نُفذت سياسةُ إرساء الحقائق على الأرض بدءاً من قوانين 27 و28 حزيران العام 1967 حول تعديل أنظمة الإدارة، والقضاء الإسرائيلي، للعام 1948، لتسري على القدس الشرقية، وتعديل قانون البلديات للعام 1948، وما تبعه من توسيعٍ لمساحة القدس الشرقية من 6 كم مربعٍ إلى 72 كم مربعٍ، بعد ضم 28 قريةً من الضفَّة الغربية إليها، وإصدار قانون المحافظة على الأماكن المقدَّسة (النصوص في حلبي، 2000، ص. 100 - 103). وهي

تعديلات قوانين، وقوانين جعلت القدس الشرقية الموسّعة قسراً، وفق سياسات فرض القوة، جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل، وإن لم يتم استخدام كلمة الضمّ فيها، فإنّها قد طبقت الضمّ، فعلياً، على القدس الشرقية، من خلال إعلان سرّيان هذه القوانين عليها.

بدأت وفق هذه القوانين تدخّلاتٌ فورية، لتفريغ المدينة من أكبر عدد من المقدسيين الفلسطينيين، مقابل الشروع في الاستيطان الاستعماريّ في المدينة. وبالتوازي مع ذلك، شرع بسياسات وإجراءاتٍ هدفت لإعادة هندسة وتنظيم حياة الباقين من الفلسطينيين في المدينة، شملت الحيز الديني، والبلدية، وقضايا الإقامة والتجنّس، وفق إحصاءٍ سكانيّ أُجري بعد الحرب، والتعليم، وشركة كهرباء القدس، والبنوك، والعمال والنقابات المهنية، والضرائب والغرفة التجارية، ومنع دخول الصحف ومنتجات الضفّة وغزّة إلى القدس.

بدأت سياسات التفريغ، منذ ما بعد الحرب مباشرة، وذلك بهدم حارة المغاربة على مدى عدة أيام بدءاً من يوم 10 حزيران العام 1967، وذلك من أجل الإظهار الكامل لـ«حائط المبكى»، وإنشاء ساحةٍ واسعةٍ أمامه بمساحة 10 آلاف متر مربع (الجعبة، 2019، ص. 50). وقد ترتب عن هذه العملية، هدم 138 مبنى كان يقطنها 650 شخصاً، وفي فترةٍ لاحقةٍ، تمّ هدم 15 مبنى إضافياً، في ذات الموقع (الجعبة، 2019، ص. 258 - 260). وبعد أن انتهت عملية محو حارة المغاربة، حتى بدأت عملية أخرى يوم 17 حزيران من العام 1967 تم فيها ترحيل 4000 فلسطيني من حارة الشرف، وهدم بيوتهم، وذلك من أجل إعادة بناء الحيّ اليهودي داخل البلدة القديمة من القدس (مصالحة، 2003، ص. 194)، هذا علماً أن الحيّ اليهودي الذي كان قائماً قبل العام 1948 لم يتعدّ 105 عقارات، تمثل 6% بالمئة من مساحة البلدة القديمة، فيما أعيدت إقامته على 133 دونماً بعد حرب العام 1967 تساوي 15% بالمئة من مساحة البلدة (الجعبة، 2019، ص. 50 - 51). عوضاً عن عمليات الترحيل الداخلي، فقد تمّ تخصيص باصاتٍ للترحيل إلى الأردن



من مدن الضّفة، بعد حرب العام 1967، وفي القدس، كانت هذه الباصات تقف أمام باب العامود، مع يافطاتٍ كُتِبَ عليها «إلى عمان مجاناً». وعملت هذه الباصات لمدة شهرين إلى ثلاثةٍ نقلت خلالها 200 ألف فلسطينيٍّ، بمعدل 600 - 700 شخصٍ كل يوم، نحو الأردن، كما تفاخر حاييم هرتسوغ، الحاكم العسكري الإسرائيلي للضفة آنذاك (مصالحه، 2003، ص. 200 - 205). كما تم، بعد الحرب، هدم وتهجير قرى يالو وعمواس وبيت نوبا، من منطقة اللطرون القريبة من القدس. وبلغت حصيلة الترحيل، بعد الحرب في القدس 49227 مقدسيًا، منهم 16 ألفًا رحّلوا داخل فلسطين، و33 ألفًا رحّلوا إلى خارجها (سابيلا، بدون تاريخ نشر).

ومنذ العام 1968 بوشرَ بعملية مصادرة الأراضي، وشُرعَ ببناء المستعمرات خارج البلدة القديمة، واستُعملت، لهذه الغاية، قوانين أملاك الغائبين، والمصادرة للمنفعة العامة وغيرهما، ونتج عن هذه العملية، عبر السنوات التالية، إنشاء 16 مستعمرة داخل ما يسمى بـ«القدس الموحدة» التي تمَّ إعلان سريان القانون الإسرائيلي عليها، بعد الحرب، بلغ عدد مستعمراتها في نهاية العام 2021 زهاء 239,951 مستعمراً، و10 مستعمرات أخرى في إطار ما سُمِّيَ بـ«القدس الكبرى» بلغ عدد مستعمراتها 326,723 مستعمراً مقابل 476,923 فلسطينياً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021).

أسست عمليتا الاقتلاع والإحلال، هاتان، إلى إنشاء مجتمعٍ غازٍ يسعى للحلول كليةً محلَّ المجتمع الفلسطيني الأصلي في القدس الشرقية، وترتبت على ذلك ديناميكيات صراعٍ لتوسيع حيز السيطرة الاستعماريّة، على حساب الشعب الأصلي، من خلال الصراع على الترخوم، أي الصراع داخل كلِّ حارة، وكل موقع؛ لتعزيز الوجود البشري الصهيوني على حساب الوجود البشري الفلسطيني، من خلال السيطرة على البيوت، واحداً بعد الآخر، عبر عمليات الشراء المفبركة، ووسائل الاحتيال، والادّعاء بوجود ملكيةٍ يهودية تعود

إلى ما قبل العام 1948، وتوظيف وثائق عثمانية، جرى الطعن بها في حينه، لهذا الغرض، كما جرى في حالة بيوت الشيخ جراح، هذا ناهيك عن استخدام القوانين الإسرائيلية؛ لتحقيق هذا الغرض (سالم، شتاء، 2022). ويتخذ صراع التُّخوم، من أجل خلق واقعٍ جديدٍ للقدس، شكّل الصراع المكشوف، وعمليات الكرّ والفرّ، كما في سلوان والشيخ جراح والخان الأحمر. ولكن الكتابات الإسرائيلية والغربية تذهب إلى أنّ سياسات صراع التُّخوم قد نجحت في هندسة واقعٍ تعايشٍ، من خلال إنشاء أحياءٍ مختلطةٍ، تتسمّ بالسلام الداخلي، كتناجٍ لعيش الطبقة الوسطى العربية واليهودية فيها، وذلك في منطقة التلة الفرنسية، القائمة على أراضي، منها: أرض السمار والعروة الوثقى، وكرم لويس، كما هي أسماؤها الأصلية قبل الاحتلال (Shtern and Yacobi، 2018). ينسى هذا الطرح أنّ الفلسطينيين، الذين يعيشون في التلة الفرنسية، يرتبطون اجتماعياً بالفلسطينيين المقيمين خارج التلة الفرنسية، فيما تكاد لا تجمعهم أيّ علاقاتٍ مع جيرانهم اليهود، داخل التلة، وينطبق ذلك على فلسطينيي العام 1948 الذين يقطنون في بعض عمارات التلة الفرنسية، كأمكنة سكنٍ وحسب، سواء كانوا طلبةً وطالبات في الجامعة العبرية، أو أصحاب أعمالٍ في القدس الشرقية، كما ينطبق على اللفتاويين الذين صمدوا في بيوتهم بجوار مستعمرة التلة الفرنسية، بعد أن التهمت هذه المستعمرة، وسواها من المستعمرات الغالبية العظمى من أراضي بلدتهم لفتا. وذهبت بوسدريديج، إلى ما هو أبعد من ذلك؛ لتدعي أنه قد نشأ في القدس الشرقية نوعٌ من الفصل الضبابي المترافق، مع التعايش الصراعِي، غير السهل، بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المدينة التي يدّعي كل طرف أنّ له حقوقاً فيها.

فيما تدّعي بوسدريديج وجود حقوقٍ للطرفين، في القدس الشرقية، فإنها تتجاهل وجود حقوقٍ فلسطينيةٍ في القدس الغربية، كما أنّها لا ترى أنّ «حقوق» الطرف الإسرائيلي في القدس الشرقية هي «حقوق» مفروضةٌ بقوة الاحتلال، وليست ذات طبيعةٍ أصلية.



لحق عمليات الإحلال ضدّ الباقين، سياساتٌ اجتماعيةٌ أخرى، ففيها يتعلّق بالشأن الدينيّ، تمّ من جهة، إزالة العَلَمِ الإسرائيليّ، الذي رفع فوق قبة الصخرة، بعد الحرب مباشرة، ومنع حاخام الجيش الإسرائيليّ شلومو غورين، الذي قام بتنظيم صلواتٍ يهوديةٍ داخل ساحات المسجد الأقصى، من الاستمرار بذلك (بنزيان 1976، ص. 105 - 108، وغازيت بدون تاريخ نشر، ص. 280 - 288)، ولكن تمّ، من جهةٍ أخرى، مصادرة مفتاح باب المغاربة من أيدي الأوقاف الإسلامية في 31 آب من العام 1967 واستخدامه لدخول اليهود إلى المسجد؛ ما أدّى، عملياً، إلى وقف صلاحية الأوقاف الإسلامية بخصوص تنظيم زيارتهم للمكان، ووقف قيامها بممارسة حقها في بيع تذاكر زيارة للمكان لهم (غازيت، بدون تاريخ نشر، ص. 287).

في الإطار ذاته، تمّت محاولاتٌ من وزارة الأديان الإسرائيليّة للإشراف على خطبة يوم الجمعة، وقدمت ذلك بذريعة الرغبة في بثّ خطبة الجمعة في قناة الإذاعة الإسرائيليّة الناطقة باللغة العربية، ولكي لا يتم بثّ خطبةٍ تحتوي على جوانب تحريضية، ولكي لا تبرز وزارة الأديان مباشرةً في الصورة مع الأوقاف الإسلاميّة، بهذا الشأن، نظراً لحساسيته، فقد وسّطت وزارة الأديان الإسرائيليّة نور الدين دريني (أبو جرير) مذيع البرامج الدينية في إذاعة إسرائيل، آنذاك، مع إدارة الأوقاف، وخطيبي المسجد الأقصى جميل الخطيب وعادل الشريف، وعرض أبو جرير الموضوع على أنّه يتعلّق بمناقشة متطلّبات بثّ الخطبة والصلاة في الإذاعة الإسرائيليّة، وليس كموضوع مراقبةٍ للخطبة من وزارة الأديان الإسرائيليّة.

في هذا الإطار من النقاش، أعيدت إقامة الصلاة في المسجد الأقصى بعد الاحتلال يوم الأربعاء 14 حزيران، وتمّت أوّل صلاة جمعةٍ، بعد ذلك بيومين، خطب فيها الشيخ عادل الشريف، وكانت الخطبة قد رفعت لوزارة الأديان؛ للاطلاع عليها من قبل أبي جرير، كما

يروى عوزي بنزيان (بنزيان 1976، ص. 103)، ولا يفيد بنزيان بأية معلومة، لا من قريب، ولا من بعيد، عمّا إذا كان أبو جرير قد طرح على الأوقاف الإسلامية بأنه سيرفع الخطبة لوزارة الأديان الإسرائيلية للإقرار.

وقد بُثَّتِ الخطبةُ في الإذاعة الإسرائيلية، وفي الأسبوع التالي، قام يعقوب يهوشع، مسؤول قسم المسلمين والدروز في وزارة الأديان الإسرائيلية، بشطب جزءٍ من خطبة الجمعة المرفوعة إليه من أبي جرير، وبناءً عليه، توقّف خطباء المساجد والأوقاف عن إرسال الخطبة إلى أبي جرير، الذي يرفعها بدوره إلى وزارة الأديان الإسرائيلية، بهدف إقرار البثّ في الإذاعة الإسرائيلية، كما وطلبت الأوقاف والخطباء وقف بث الخطبة في الإذاعة الإسرائيلية، طالما أنّ ثمن البثّ يتطلّب الموافقة على حذف جملٍ وفقراتٍ تُعدّها إسرائيل تحريضيةً (بنزيان، 1976، ص. 103 - 104)، وصدر بيانٌ عن الأوقاف وشخصيات القدس في 24 تموز من العام 1967 يدين، من بين أمورٍ أخرى، محاولات إسرائيل التدخل في خطبة الجمعة (Abdul Hadi، 2007، vol.II، p. 4). وقّع على البيان 24 شخصيةً مقدسيةً، وقف على رأسها أنور الخطيب محافظ القدس، وروحي الخطيب أمين القدس (رئيس البلدية)، والشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المحكمة الشرعية العليا، والشيخ سعيد صبري، قاضي القدس، والشيخ سعد الدين العلمي، مفتي القدس، والشيخ حلمي المحتسب، عضو المحكمة الشرعية العليا، والمحامي أنور نسيبة، وشخصيات أخرى. ونتيجةً لهذه المعركة، فقد انكسرت محاولات الاحتلال لهندسة خطبة الجمعة، وفق المفردات التي يريدونها.

وفيما يتعلّق بالقضاء الشرعيّ، فقد حاولت وزارة الأديان الإسرائيلية إخضاعه سلطتها، وفي ضوء رفض القضاة الشرعيين المقدسيين لذلك؛ لأنه نشر معلوماتٍ عن ضم القدس إلى إسرائيل، فقد قررت وزارة الأديان الإسرائيلية عدم الاعتراف بالقضاء



الشرعيّ في القدس، وهذا أفقد القضاء الشرعيّ في القدس سلطة إنفاذ قراراته، وصار على المقدسيّين الفلسطينيين رفع دعاواهم وعقودهم الشرعيّة إلى محكمة يافا الشرعيّة، التي تتبع لوزارة الأديان الإسرائيليّة، وتعمل وفق القانون الإسرائيليّ. في هذا الإطار، زالت المحكمة الشرعيّة في القدس الشرقيّة تعمل، وتعتمد أحكامها من الأردن، ولكن هذه الأحكام تُعدُّ غير سارية في إسرائيل، إلا في حال تمّ إقرارها من محكمة يافا الشرعيّة، وفي حال تعارض حكم محكمة يافا الشرعيّة، في أية قضية، مع حكم المحكمة الشرعيّة في القدس، فإنّ ما يسري ويعتبر نافذاً هو حكم المحكمة الأولى. وهذا يكون المقدسيون قد أُجبروا على تكييف قضايا أحوالهم الشخصيّة، وما يخصّ قضايا الوراثة، مع القوانين التي تحكم القضاء الشرعيّ في إسرائيل.

أمّا الكنائس المسيحيّة في القدس، فقد تمّت سرقة تاج العذراء العام 1967، وتمّت مصادرة أراضٍ كنسيّة وعمليات حرقٍ للكتاب المقدّس، وضربٍ وإبعادٍ لرجال الدين المسيحي، ومنهم المطران إيلازيون كبوجي، الذي تم إبعاده العام 1974 (الخطيب، 1990، ص. 892 - 894). كل ذلك في محاولة لتطويع الكنائس للإرادة الإسرائيليّة، وهنا واجه الاحتلال فشلاً ذريعاً، أيضاً، إذ استمر نظام الستاتسكو، المقرّر منذ العهد العثمانيّ، قائماً من حيث رعاية كل طائفةٍ مسيحيّةٍ لأماكنها المقدّسة، وشؤون رعاياها بصورةٍ مستقلّةٍ.

وفيا يتعلّق ببلدية القدس، فقد بدأت بلدية القدس الغربية بتقديم الخدمات في القدس الشرقيّة، وذلك منذ يوم 7 حزيران (بنزيان 1976، ص. 37). كان ذلك إيذاناً بصدور قرار حلّ المجلس البلديّ العربيّ للمدينة (أمانة القدس) يوم 28 حزيران من العام 1967، ولاحقاً، إبعاد أمين القدس روجي الخطيب إلى الأردن يوم 7 آذار العام 1968، وبعد حلّ أمانة القدس، دُعي أعضاؤها يوم 20 تموز العام 1967 للاجتماع فرادى مع يعقوب فرحي، مساعد الحاكم الإداريّ لمدينة القدس، بهدف بحث انضمام

كلّ منهم إلى مجلس بلدية القدس الإسرائيليّ، وقد رفض أعضاء الأمانة هذا العرض برسالة وجّهوها إلى فرحي يوم 23 تموز العام 1967، وفي تلك الرسالة، أشاروا إلى بطلان كل الإجراءات الإسرائيليّة؛ لضم القدس الشرقيّة، وحلّ مجلسها البلديّ، واستندوا في ذلك، أيضًا، إلى قراريّ الجمعية العامة للأمم المتحدة 2253 و2254 لـ4 و14 تموز من العام 1967 اللذين قضيا بعدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس (حليبي، 2000، ص. 43 - 44). من جهةٍ أخرى، كانت إسرائيل قد أعادت توظيف قسمٍ من موظّفي أمانة القدس في البلديّة الإسرائيليّة، ممن قبلوا بذلك، وذلك مباشرة، بعد حلّ الأمانة. وبهذا، تكون إسرائيل قد نجحت في هندسة الوضع البلديّ في «القدس الموحّدة»، رسمياً، كما تريد، ولكن، لم يلحق هذا الترتيب لا تصويت فلسطينيّ لانتخابات هذه البلديّة، حيث لم تبلغ نسبة التصويت رقماً عالياً، وهبطت من 11 إلى 12 بالمئة العام 1969 إلى 2 بالمئة العام 2008، ثمّ إلى 7، إلى 1،6 بالمئة فقط العام 2013 (p. XI, Blake and others 2018)، ولا مساواة من البلديّة الإسرائيليّة في تقديم الخدمات للقدس الشرقيّة، كما تُقدّمها في القدس الغربيّة، فقد مثّلت هذه النسبة، على سبيل المثال، 11،72 بالمئة من الخدمات لـ35 بالمئة من سكان المدينة العام 2003 (Margalit، 2006)، و7 بالمئة فقط العام 2009 (ACRI، 2009). كما تعمل البلديّة من خلال عملية التخطيط على توسيع الحيّز اليهوديّ في القدس الشرقيّة وتضييق الحيّز الفلسطينيّ (مرجليت، 2011، ص. 53)، وتعمل على ذلك، من خلال شركات، تتبعها منها سلطة تنمية القدس، التي تأسّست العام 1988، ومؤسّسة الحائط الغربي التابعة لمكتب رئيس الوزراء مباشرة، وشركة تنمية القدس الشرقيّة، التي تأسّست منذ العام 1966 بالتعاون مع وزارة السياحة، وشركة إعادة بناء وتطوير الحيّ اليهوديّ، بالتعاون مع وزارة السياحة، أيضًا (مرغليت، 2011، ص. 55 - 58). وتعمل تحت مظلة البلديّة شركة موريا، التي تشكّلت العام 1987، وتهتم بتطوير البنية



التحتيّة في القدس (باسيا، 2021)، وتنشط البلدية، أيضًا، في مشاريع تعاونية مع وزارات أخرى مختلفة، ومنها وزارة القدس والتراث، التي تأسست العام 1990.

وجرت، أيضًا، عملية هندسة ديمغرافية، من خلال الإحصاء والإقامة والتجنس، فقد تم الإحصاء الإسرائيلي في القدس الشرقية، أولاً يوم 26 حزيران العام 1967، حيث فرض حظر التجول، وفي بداية تموز من نفس العام، تم الإعلان، من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية، عن فترة تكملة للإحصاء، مدتها عشرة أيام، كما وأجرت البلدية إحصاء آخر، بعد ثلاثة أشهر، أظهر وجود عشرة آلاف شخص مختلفين بين الإحصائيين، تعهدت وزارة الداخلية، بعد رفض إيجاد حلول لوضعهم (بنزيان، 1976، ص. 134 - 135). بناءً على نتائج الإحصاء، عدّ من كان خارج القدس، سواء في الضفة أو خارج البلاد، وقت الإحصاء، غائبًا، ولم يمنح هوية الإقامة المقدسية.

أمّا الذين تمّ إحصاؤهم، فقد تمّ منحهم وضع «المقيمين في أرض إسرائيل» وحسب. عنى ذلك، فرض صفة الأجنبي على أهل البلاد الأصليين، الذين حُددوا على أنّهم «مواطنون أردنيون مقيمون في أرض إسرائيل»، هذا، فيما مُنح المقدسيون حقّ التقدم بطلب الجنسية الإسرائيلية، وذلك، وفق شروطٍ معقدة، تتضمن إتقان اللغة العبرية، و«نظافة الملف الأمني».

ولهذا، لم يزد عدد المتجنسين بالجنسية الإسرائيلية منذ العام 1967، وحتى بداية العام 2022 عن 18982 متجنسًا، من مجموع ما يزيد على 360 ألف مقدسيّ فلسطينيّ، وهي نسبة لا تزيد على 5 بالمئة من عدد فلسطينيّ القدس الشرقية، وذلك وفق أرقام رسمية قدمتها وزيرة الداخلية السابقة، ايلت شاكيد، للكنيست؛ ردًا على استجوابٍ قدّم لها من قبل موشي راز، عضو الكنيست من حركة ميرتس، في شباط 2022 (سالم، صيف 2022، ص. 260 - 261).

وأما ما يتعلّق بالاقتصاد، فقد قامت إسرائيل بعد حرب العام 1967 بتفكيك الاقتصاد المقدسيّ، وتفكيك العلاقة بين وحداته، وفصل روابطه مع الاقتصاد الفلسطينيّ، وعزله عنه، أيّ، بما يساوي عملية اقتلاع للاقتصاد الفلسطينيّ المقدسيّ، وإحلال الاقتصاد الإسرائيليّ مكانه؛ ليسيّطّر على المدينة؛ ما جعل هذا الاقتصاد، الأخير، بمثابة الممرّ الإجماليّ الذي يضطرّ غالبية المقدسيّين للعمل فيه، في خدمة الماكينة الاقتصاديّة الإسرائيليّة؛ من أجل تمكينهم من الاستمرار في البقاء بالمدينة (الأونكتاد، 2013).

في إطار ذلك، تمّ وضع قيود منذ البداية، على المؤسّسات الاقتصاديّة الفلسطينيّة في المدينة، من أجل إخضاعها للسيطرة الإسرائيليّة، فشرّكة كهرباء محافظة القدس أعيد تسجيلها في إسرائيل، دون إرادةٍ منها منذ 26 حزيران من العام 1967، كما طلب منها إضافة مُمثّلين عن بلدية القدس الإسرائيليّة إلى عضوية مجلس إدارتها، وفرض عليها تزويد المستعمرات التي أقيمت في القدس الشرقيّة بالكهرباء، والالتزام بعقود مع الشركة القطرية الإسرائيليّة؛ لتزويدها بالطاقة، وإسقاط كلمة الأردن من ترويصة مراسلاتها. أمّا البنوك الستة التي كانت قائمة في القدس، قبل حرب العام 1967، فقد تمّ إغلاقها، بعد الحرب مباشرة، وإلى جانبها بنكان بريطانيان، واشترط على هذه البنوك، الالتزام الكامل بالقوانين الإسرائيليّة المفروضة على المدينة، في حال رغبتها باستئناف أعمالها فيها (بنزيان، 1976، ص. 187). وأجبرت المحلات التجاريّة، وأصحاب وصاحبات المهنّ على إعادة التسجيل وفق القانون الإسرائيليّ، واضطّرّ العاملون في مختلف القطاعات المهنية، كالمحاماة والهندسة والطبّ والصيدلة، وغيرها إلى الانضمام بالتدريج، وبعد مقاومة، إلى النقابات المهنيّة الإسرائيليّة؛ لأنه دون هذا الانضمام، لن يكون بمقدورهم العمل في القدس، واضطرتّ الجمعيات، المسجلة سابقاً في القدس، إلى إعادة التسجيل



وفق القوانين الإسرائيليّة، وذلك حتى تتمكّن من الاستمرار في العمل في المدينة، ونرى ذات الأمر على الجمعيات والمؤسّسات الجديدة، التي نشأت في ظل الاحتلال. وتم إخضاع القدس الشرقيّة، بشكلٍ شاملٍ، لأنظمة الضرائب الحكوميّة والبلديّة، كما هي في إسرائيل بالضبط. ولاستكمال حلقة الربط الكامل بالاقتصاد الإسرائيليّ، فقد منعت وزارة الزراعة الإسرائيليّة، منذ بداية الاحتلال، دخول منتجات الصّفّة وقطاع غزّة الزراعيّة إلى القدس، كما وُضعت حواجز جماركٍ بين الصّفّة والقدس، عوضاً عن ذلك، فقد تم فصل الغرفة التجاريّة في القدس، بالتدرّج، عن الغرف التجاريّة الفلسطينيّة في الصّفّة، حيث كان رئيس الغرفة التجارية، في القدس يشغل، في الوقت ذاته، رئاسة اتحاد الغرف التجاريّة في الصّفّة، تعبيراً عن مركزية القدس بالنسبة لفلسطين. ورويداً ورويداً، انتقل مركزُ الغرف التجاريّة والنقابات المهنيّة والعماليّة إلى رام الله، ولم تُعدّ القدس هي مركزَ عملها.

وبشأن التعليم، فقد جرت، بعد الاحتلال مباشرة، محاولة لإنفاذ مناهج التعليم الإسرائيليّة المفروضة على فلسطينيّ العام 1948 في القدس الشرقيّة، ووُجّه الأمر، على الفور، قامت إدارات المدارس، ومُعَلّموها في القدس، بإضرابٍ شاملٍ، وفي ضوء الإضراب، قرّرت إسرائيل فرض ذلك المنهاج على المدارس الحكوميّة في القدس الشرقيّة فقط، وترك مدارس الأوقاف، ومدارس وكالة الغوث، والمدارس الخاصة، تدرّس المناهج التي كانت قائمة لديها، قبل حرب العام 1967. ولاحقاً، وفي ظلّ عدم الإقبال من جانب التلاميذ على المدارس الحكوميّة، فقد تمّت إعادة العمل بصورة متدرّجة بالمنهاج الأردنيّ، جنباً إلى جنبٍ مع المنهاج الإسرائيليّ فيها خلال سنوات السبعينيات من القرن الماضي، واستمرّ ذلك حتى العام 2015 حين تمّ الانتقال إلى سياسةٍ لأسرلة التعليم بشكل كامل.

ترافقت هذه الإجراءات «الناعمة» مع خلق مجتمع يهودي - صهيوني على عتبة كل حارة وبلدة وقرية، في القدس الشرقية، وهو ما أنشأ مجتمعاً داخل مجتمع. وشهدت هذه المرحلة بعض التغييرات بعد العام 1977 عندما استلم الليكود السلطة حتى العام 1992، ثم عاد إليها من العام 1996، وحتى العام 2000، وتمثلت هذه التغييرات، في حينه، بتكثيف أكبر لعملية الاستيطان الاستعماري، والتوسع في نطاق القدس الكبرى، ثم تطوير مشروع حاضرة القدس الكبرى (المتروبوليتان).

حصلت، أيضاً، بعض التغييرات، بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي العام 1993، حيث منعت مؤسّسات السلطة الوطنية الفلسطينية من العمل في القدس، ويرى المفاوض الإسرائيلي أوري سبير أن توجيه شمعون بيرس، وزير خارجية إسرائيل، رسالة إلى وزير الخارجية النرويجي العام 1993، يتعهد فيها بالحفاظ على المؤسّسات الفلسطينية في القدس، لا يعني الموافقة على الحفاظ على المؤسّسات المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية في المدينة، ويقول سبير: «إنّ هذه الرسالة كانت رسالة سرّية، كما أنّ الجانب الإسرائيلي قد وقّعها على أساس أنّها تعني إبقاء المؤسّسات، غير المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية، فقط مفتوحة في القدس (سبير، 1998، ص. 97). وفي عهد حكومات الليكود، شدّد الخناق على بيت الشرق، الذي لعب، فعلياً، دور مقر منظمة التحرير الفلسطينية في القدس، وذلك حتى تم إغلاقه في آب من العام 2001، وسبقه إغلاق الغرفة التجارية في تموز من ذات العام، وفي أيلول العام 2001 تم إغلاق رابطة الفنون التشكيلية، واتحاد النوادي. وقد ترتب عن الإغلاق التام بين القدس والضفة وغزة، الذي بدأ منذ نهاية آذار من العام 1993، وما تلاه من إنشاء الجدار حول المدينة بعد العام 2000، إلى اضطراب كثير من المؤسّسات المقدسية الأخرى، إلى نقل مركز عملها إلى رام الله؛ تجاوزاً، أيضاً، للقيود الإسرائيلية



على عملها ونشاطاتها، وأدى ذلك، بدوره، إلى تصفية مكانة القدس كمرکز لانتخابات المنظمات الوطنية الفلسطينية، كالتقابات العمالية والمهنية، وانتخابات الكتاب والصحافيين والقضاء الشرعي. كما أن القيود التي فرضت على مشافي القدس، والصعوبات في حركة المواطنين الفلسطينية تجاهها، قد أضعف من مركزيتها بالنسبة لقطاع الصحة الفلسطيني. وبعد هذه «الإنجازات»، التي ترتب عنها الاستفراد الإسرائيلي التام بالقدس، بعد عزلها كلية عن محيطها الفلسطيني، صار ممكناً لإسرائيل أن تضع خطة مكانية للقدس، وهو ما كان في العام 2004 ضمن الفترة الثانية، أدناه، حيث طرحت الخطة رقم 2000، التي انطلقت من التحذير بأن التزايد السكاني الفلسطيني سيجعل الفلسطينيين يمثلون 55 بالمئة من سكان المدينة العام 2040، ولذلك تضمنت الخطة، التي أشرفت عليها الحكومة الإسرائيلية، وأعدّها 40 مخططاً و31 ممثلاً عن بلدية القدس الإسرائيلية، مخططات من أجل الحفاظ على قدس ذات غالبية يهودية، حتى العام 2020، عبر تشجيع الهجرة اليهودية، وتوسيع البناء اليهودي في القدس الشرقية، وحصص نسبة الفلسطينيين، بما لا يتجاوز 38 بالمئة، عبر تقليص وحدات البناء، وإقرار المخططات الهيكلية اللازمة للبناء لهم (تفكجي، 2018، ص. 115 - 118). وفي العام 2009 تقرّر تمديد هذه الخطة حتى العام 2030.

خلاصة هذه المرحلة الأولى، في المجالات الاجتماعية الاقتصادية تمثلت في فكّ العرى بين القدس والضفة وغزة، وإنهاء مركزية القدس، ومنها المركزية الاقتصادية بالنسبة لفلسطين، وتفكيك وحدات المجتمع المقدسي، عن بعضها بعضاً، وإنهاء عمل الفلسطينيين من الضفة في مختلف وحدات الاقتصاد والمؤسسات المقدسية، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس، وتبديد اقتصادها، وفصله عن الاقتصاد الفلسطيني، وإحاقه بشكل شبه تام بالاقتصاد الإسرائيلي.

## الفترة الثانية: من الإلحاق إلى الدمج بالهامش والتعايش المفروض (2001 - 2017)

مرة أخرى، سارت سياسات إسرائيل الاقتصادية والاجتماعية الثابتة، في القدس، بمعزل عن السياق التفاوضي، حيث قدمت إسرائيل أطروحة تفاوضٍ لم ترتقِ إلى الحد الأدنى المقبول فلسطينياً، لاسيما في موضوعي القدس واللاجئين. ففي جولة المفاوضات العام 2000 مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك طرح الإسرائيليون: «سيادةً للأحياء خارج السور، وحكماً ذاتياً للقري المحيطة، ونظاماً خاصاً للأحياء، داخل السور» (عباس، 2011، ص. 22)، كما طرحوا موضوع «سيادتهم على ما يُسمى بالحوض المقدس، الذي يشمل المسجد الأقصى، وجزءاً من سلوان وراس العامود»، وكذلك السيادة على ما تحت الحرم، بادعاء وجود هيكل سليمان، هناك، وعلى الحيّ الأرمني من البلدة القديمة، وعلى حائط البراق (قريع، 2011، ص. 36، وسالم خريف 2021، ص. 129). واستُكملت جولة كامب ديفيد بمفاوضات طابا العام 2001، التي استمرَّ فيها الطَّرفُ الإسرائيليُّ على ذات الموقف الرفض لمنقشة أيِّ حقوقٍ فلسطينية في القدس الغربية، في الوقت الذي كان يُطالب فيه بتقاسم القدس الشرقية بين الجانبين. أما في الجولة التالية، التي تمَّتْ مَعَ رئيس الوزراء إيهود أولمرت عامي 2008 - 2009، وذلك على إثرِ قَمَّةِ أنابوليس العام 2007، فقد تمَّ الاتفاق خلالها على أنَّ حدود العام 1967 هي قاعدة المفاوضات، بما في ذلك في القدس الشرقية (عريقات، 2009، ص. 3 - 4)، ولكن، تستكمل هذه المفاوضات لاحقاً؛ نظرًا لِشَنِّ إسرائيل حرباً على غزّة في نهاية العام 2008.

وفي المرحلة الثانية، لم تُعدِّ الحكومة الإسرائيلية، برئاسة بنيامين نتنياهو مستعدة، حتى لإظهار استعدادها للانسحاب من أجزاء من القدس، وعندما فاض مع الجانب



الفلسطيني العام 2013، ثم مع الأمريكي، بدون الفلسطينيين بين عامي 2014 و2015، فإنه لم يتزحزح قيد أنملة بشأن القدس، ورفض، بصورة قاطعة أن يتم ذكرها كعاصمة لفلسطين (سالم، خريف 2021، ص. 132). وفي العام 2017 نقلت الولايات المتحدة سفارتها من تل أبيب إلى القدس، وطرحت في صفقة القرن العام 2020 فكرة إقامة عاصمة فلسطينية في كفر عقب ونخيم شعفاط، بعد إخراجها من القدس، التي تطلُّ، كلُّها، خاضعةً للسيادة الإسرائيلية الكاملة.

في هذه المرحلة، وضعت أول خطة مكانية للقدس العام 2004، كما تقدّم، وكان قد تعزّز اتجاه الاقتصاد الإسرائيلي نحو التكنولوجيا العليا؛ ما أسّس لتكثيف توجهات الحكومة الإسرائيلية لدمج المقدسيين، من الطبقة الوسطى، في سوق العمل الإسرائيلي، من موقعٍ دونيٍّ، وبأجورٍ رخيصةٍ، كما تمّ ويتمُّ مع العمال. ونظرًا لحاجات الاقتصاد الإسرائيلي، فقد تعززت عملية دمج فلسطينيي القدس الشرقية، في قطاع الأعمال الوسطى، كالطبابة بأنواعها، والصيدلة والهندسة، وغيرها، وتشغيلهم في مواقع دنيا من قطاع التكنولوجيا العليا، وإنشاء حاضناتٍ تكنولوجيةٍ في القدس الشرقية متعاقدةٍ من الباطن مع الشركات الإسرائيلية، وكذلك فتح فروع للشركات الإسرائيلية، ومراكز التدريب الإسرائيلية خاصة في قطاع الأعمال في القدس الشرقية، وتوسيع القبول في الجامعة العبرية، والكليات المتوسطة الإسرائيلية، وتكثيف تعليم اللغة العبرية. وقد تضمّنت ذلك الخطط الإسرائيلية للقدس الشرقية كخطة ميروم (قرار التنمية الاقتصادية لمدينة القدس رقم 3238) الخمسية التي قدمت في العام 2011، وشملت تقوية وضع القدس، كمدينةٍ سياحيةٍ دوليةٍ، وكمركزٍ للبحث والتطوير، وكمدينةٍ ناميةٍ اقتصاديًا، وخصّص للخطة مبلغ 290 مليون شيكلٍ من الحكومة، إضافةً إلى مبلغ 75 مليون شيكلٍ من وزارة السياحة، و41،5 مليون شيكلٍ

من بلدية القدس (بدوي، 2021، ص 18). لحقت خطة ميروم، خطة أخرى من رئيس الوزراء؛ لإضافة 300 مليون شيكلٍ لمشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مدينة القدس العام 2014. وبالنسبة للقدس الشرقية، فقد ركزت الخطتان على العمل لتقليل العنف فيها، عبر مبادراتٍ من وزارات الأمن الداخلي، والرفاه والإسكان والتربية والتعليم؛ لتطوير التعليم المهنيّ والعالي، وتشجيع الاندماج في سوق العمل، وتطوير البنية التحتية في القدس الشرقية، وتطوير برامج النهوض بالشباب (بدوي، 2021، ص. 20).

تلا ما تقدّم خطة «زيادة الأمن الشخصي والتنمية الاقتصادية الاجتماعية في القدس» بموازنة قيمتها 200 مليون شيكلٍ، وذلك العام 2014، ولمدة 5 سنوات حتى العام 2018؛ للحدّ من العنف، ومكافحة الجريمة، والجوانب الأخرى كافة، التي وردت سابقاً، في خطة ميروم، ما عدا السياحة التي مثّلت المحور الرئيس لخطة ميروم. وفي العام 2015 صدرت خطة أخرى للتنمية الاقتصادية للقدس للأعوام 2015 - 2020، ركّزت على تطوير المؤسسات الفنية والثقافية والترفيهية. وصدر، في ذات العام، قرارٌ بتطوير خطة ميروم، عبر تخصيص حوالي 205 مليون شيكلٍ أخرى؛ لإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنشيط السياحة، وتقوية التعليم العالي. ثمّ أُقرّت خطة اليوبييل المكملّة لخطة ميروم للأعوام 2016 - 2021، وذلك بموازنة 625 مليون شيكلٍ. (بدوي، 2021، ص. 20 - 28). هذا عوضاً عن مخططاتٍ أخرى، ومن المشاريع الملفتة منها، مشروع وزارتي القدس والتراث والاقتصاد، تم تطبيقها من خلال خطة اليوبييل؛ لدعم شركات التكنولوجيا العليا (الهياتك) الناشئة بتكلفة 15 مليون شيكلٍ، لمدة خمس سنواتٍ (بدوي، 2021، ص. 30). وكذلك مخطط «تطوير حوض البلدة القديمة، في القدس الشرقية» للعام 2017،



وذلك للأعوام 2018 - 2024، قُدمت له موازنة اولية بقيمة 50 مليون شيكل العام 2017 لإقامة مشاريع في جبل الزيتون، ودعم الفعاليات الثقافية في البلدة القديمة (بدوي، 2021، ص. 33).

خدمت، هذه الخطط، المستوطنين في القدس الشرقية أولاً، وذلك لتقليص التفاوت بين البنية التحتية، التي تخدمهم في القدس الشرقية، وبين البنية التحتية في القدس الغربية وسائر إسرائيل، وبالنسبة للفلسطينيين في القدس الشرقية، فقد ركزت ذات الخطط على تحسين أوضاعهم المعيشية، بهدف تقليص التهديدات الأمنية، وكذلك على تأهيلهم، وبناء مهاراتهم للقيام بملء الفراغات التي خلفها الاقتصاد الإسرائيلي، مع انتقاله لمرحلة التكنولوجيا العليا، وأخيراً، لفصلهم عن هويتهم الفلسطينية، عبر محاولة خلق هوية مقدسية خاصة، من خلال ربطهم بالخدمات التي تقدمها دوائر الوزارات والمؤسسات الإسرائيلية المنتشرة في القدس الشرقية، كدائرة الشؤون الاجتماعية والرفاه، ومؤسسة التأمين الوطني، وصناديق المرضى، والهستدروت، والنقابات المهنية الإسرائيلية، والمراكز الجماهيرية، التي تقدم خدمات للنساء والشباب والأطفال والمسنين والمسنات، ومؤسسات التدريب على الأعمال، وإقامة مشاريع صغيرة، وحاضنات تكنولوجية، وهي مؤسسات تدعمها الحكومة والبلدية، ومؤسسات الثقافة والفنون، والمؤسسات الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة، عوضاً عن البرامج الثقافية والترفيهية التي تُنظَّم في باب الحديد، وباب الخليل، المؤدَّين إلى البلدة القديمة من القدس، وتشجيع انتقال المدارس إلى المنهاج الإسرائيلي، وتقديم المنح السخية لها للقيام بذلك.

تعرَّزت التوجهات لخلق شخصية مقدسية منفصلة عن فلسطينيتها، أيضاً من خلال طرح أفكار حول خصوصية القدس والوضع الخاص للمقدسين (كوهين

(2011)، أو نشوء طبقهٍ وسطى متعايشةٍ (شتيرن ويعقوبي، 2011)، أو القول بأنَّ المقدسيين، يهودًا وعربًا، يحيون في إطار حالة تعايشٍ صراعيٍّ، كما ورد (بوسدريدج 2014)، وقال نير بركات، رئيس بلدية القدس السابق ما مفاده أن كل ما يريده المقدسيون هو النجاح، وتحقيق تربيةٍ جيدةٍ لأولادهم، وفرص عملٍ جيدةٍ (محفوظ، 2019، ص. 63). وورد لاحقًا، في صفقة القرن، عن المقدسيين بأنهم «يريدون الحفاظ على هوية منفصلةٍ عن فلسطين وإسرائيل تسمح لهم بالفخر بهويتهم المميزة وتاريخهم» (Peace for Prosperity، 2020). وكلفت الحكومة معهد القدس لبحث السياسات، بمرافقة وتقييم الخطط الحكومية للقدس الشرقية، الهادفة لفصل المقدسيين عن فلسطينيّتهم (الصفحة الإلكترونية للمعهد). تعزّز ذلك، أيضًا، من خلال ما تضمّنته الخطط الحكومية للسيطرة على التعليم في القدس، لاسيما منذ العام 2015 حين تولّى نفتالي بينيت وزارة التربية والتعليم، وتوجّه لإلغاء تدريس المنهاج الفلسطينيّ، وتوسيع التعليم في المدارس الحكوميّة، وإلحاق المدارس الخاصّة بالمنهاج الإسرائيليّ، وإتباعها للبلديّة ووزارة التربية والتعليم الإسرائيليّتين، والتضييق على مدارس وكالة الغوث في المدينة، وإغلاق مكتب التربية والتعليم الفلسطينيّ في القدس الشرقية الذي تمّ العام 2019.

عنت هذه التوجّهات، بالنسبة للتعليم، مزيدًا من الانتقال إلى سياسة العصا الغليظة؛ ما خلق ردود أفعالٍ مقاومةً لدى المقدسيين، عزّزها تكثيف الاستيطان الاستعماريّ، ووصوله إلى عتبات البيوت في الشيخ جراح، وسلوان والبلدة القديمة من القدس، وكذلك إعلان النوايا بشأن فرض السيادة على المسجد الأقصى، والسعي لتقسيمه مكانياً وزمانياً، تحت ادّعاء أن المسجد القبليّ هو ما يخصّ المسلمين وحسب، فيما تعتبر باقي أجزاء الحرم أمكنةً مقدّسةً للأديان كافةً.



أدت سياسات تكثيف الاستيطان الاستعماري، ومساعي السيطرة على الأقصى، والأسرلة الكاملة للتعليم إلى إجهاض عمليات الهندسة الاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية للمقدسين الفلسطينيين، بأشكالها السابقة، وهذا ما تبين أكثر في فترة الحسم.

### الفترة الثالثة: السعي إلى الحسم (2017 حتى تاريخه)

خلال هذه المرحلة، نشرت خطة سموتريتش بعنوان خطة الحسم. والتي سبق تطويرها من دانييل بايس منذ العام 2014، وتشكلت، في حينه، ائتلافات لدعمها في الكونغرس والكنيست، وبالنسبة لفلسطين والقدس، فإنَّ الخطة تنطلق من افتراض أنَّ سياسات الهندسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومات الإسرائيلية السابقة، لم تعد مجدية لكل فلسطين، وليس بشأن القدس فقط، وإنَّ الحسم بات يتطلَّب إفهام الفلسطينيين بأنَّ عليهم التنازل التامَّ عن مطالبهم كافةً، والتسليم بالعيش تحت الحكم الإسرائيلي، بما يحقُّ «الانتصار التامَّ لإسرائيل»، وحينها فقط، يمكن تقديم تحسينات للأوضاع المعيشية لمن يقررون الإذعان (Pipes، 2017)، أو مغادرة البلاد، أو اختيار المقاومة والقتل. (Smotrich، 2017).

في المقابل، استمرت أوساط من الليكود في الاعتقاد بأنَّ سياسات الهندسة الاقتصادية الاجتماعية تبقى ضرورية، مع وجوب الانتقال إلى مرحلة جديدة فيها، تتطلَّب من الفلسطينيين، ليس فقط التعايش، ولكن، أيضًا، وبالتوازي إبداء والالتزام بالولاء للدولة وقوانينها، وعبر عن ذلك قانون القومية للعام 2018، الذي نصَّ على أنَّ فلسطين هي «أرض إسرائيل» التي تعود حصرًا لـ«شعب إسرائيل».

وفي الواقع، فقد أنهى الليكود، في هذه المرحلة، وتكرَّس ذلك في صفقة القرن العام 2020، الفوارق في قضايا الهندسة الاقتصادية، بين القدس والضفة، حيث توجه

الليكود نحو ضمّها كلّها إلى إسرائيل مرّةً واحدةً، أو بالتدريج، وطُرحت مشاريعُ لجعل المستعمرات بمثابة المركز الاقتصاديّ، على أن يتمّ تشغيل الفلسطينيين، عمّالاً ومهنيين في بناء اقتصادها.

وتشكّلت «غرفة تجارة يهودا والسامرة» المشتركة مع رجال أعمال فلسطينيين يقبلون الضمّ لإسرائيل، ومقرّها مستعمرة أرئيل، وطُرحت مشاريعٌ محددةٌ لتطويرها في المستعمرات (عزم ربيع - صيف 2019، وعزم خريف 2018 - شتاء 2019)، وطرح نيّر بركات بالتعاون مع أستاذ جامعة هارفارد الأمريكية إقامة 12 منطقةً صناعيةً في المستعمرات، ترفع عدد العاملين الفلسطينيين في المستوطنات من 26 ألفاً، كما كان عددهم في العام 2019 إلى 250 ألفاً يعملون في مختلف القطاعات، من العمل اليدوي، وحتى التكنولوجيا العليا، ويساهمون، أيضاً، في تطوير 24 موقعاً توراتياً؛ لتصبح مهياًة لاستقبال الأفنجليكانيين من مختلف أنحاء العالم، والبالغ عددهم 800 مليون، كل ذلك على طريق زيادة عددِ المستوطنين إلى مليونين، ووصف بركات مشروعه بأنّه مشروعٌ رابعٌ - رابعٌ، يمكن أن يستفيد منه الفلّسطينيون الذين يعانون ضيق العيش، وكذلك اليهود والأمريكان، وقال: إنّهُ لن يكون هنالك حاجة للسلطة الفلسطينية لتطبيق المشروع، إذ يمكن تطبيقه بدونها (Horovitz، 2019).

وبالتوافق مع تلك المشاريع، طُرح، في حالة القدس، العمل على مشروع القدس 2050 وفق الخطة 5800، وهي السنة العبرية المقابلة للعام 2050. نشر كيفن بيرميستر التكنولوجي والمستثمر الأستراليّ، الخطة العام 2016، وترمي إلى نقل مركز إسرائيل من منطقة غوش دان (تل أبيب ومحيطها) إلى حاضرة القدس الكبرى (المتروبوليتان)، بحيث تصبح القدس الموسعة هذه، والتي تصل إلى مشارف البحر الميت شرقاً، والخليل جنوباً، ومستعمرة شيلو وملحقاتها، في منتصف الطريق نحو نابلس شمالاً، بمثابة المركز



الصناعيِّ التكنولوجيِّ والسياحيِّ لإسرائيل، وتتضمن الخطة، لهذا الغرض، إنشاء فنادق، ومنتجات سياحية ضخمة، ومطارٍ دوليٍّ قريبٍ من منطقة أريحا، ومرافقٍ للتكنولوجيا المتقدمة، وخطوط قطاراتٍ سريعةٍ تؤدي إلى نشوء حاضرةٍ يسكنها خمسة ملايين شخصٍ، تخلق ما بين 75000 إلى 85000 وظيفة جديدة، تخدم إنشاء وتطوير هذه الحاضرة (التفاصيل سالم، شتاء 2022، ص. 244، وتفكجي، 2018، ص. 118 - 120). وبهذا تكون هذه الخطط هادفةً لهندسة العمالة الفلسطينية بباقاتها البيضاء والزرقاء في إطارٍ يقدم لهم «تحسين الأوضاع المعيشية الاقتصادية، ضمن آلية تخدم، أيضاً، الاقتصاد الإسرائيلي» (عزم. خريف 2018 - شتاء 2019، ص. 34).

شملت المشاريع الاقتصادية والاجتماعية للقدس، أيضاً، «القرار 3790: تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في القدس الشرقية» للأعوام 2018 وحتى 2023 بموازنة 2,3 مليار شيكلٍ، وهي أكبر موازنةٍ لخطة للقدس، وبهذه الموازنة، فقد سعت الخطة إلى إحداث تغييرٍ جذريٍّ يقلص الفوارق بين القدس الشرقية والغربية في مجالات التعليم والتدريب، والاقتصاد والتجارة، والتوظيف والنقل، والصحة، وتسجيل العقارات. (بدوي 2021، ص. 34 - 38، معهد القدس، غير عميم). والتي ستكتملها خطة 2024 - 2028 بموازنة أكبر قيمتها 3,2 مليار شيكلٍ. كان يفترض أن تصدر هذه الخطة في أيار من العام 2023، ولكن، عطّلها رفض وزير المالية سموتريتش تخصيص مبلغ 200 مليون شيكلٍ؛ لتسهيل قبول دراسة الشباب المقدسيين في الجامعات والكليات الإسرائيلية، بذريعة انتشار التطرف القومي بين الشبان المقدسيين، كما ادعى سموتريتش. وفي السابع من آب 2023 قرّر الوزير سموتريتش تجميد الخطة كلّها، بعد أن خفضت قيمتها (Haaretz، 2023) إلى 2,5 مليار شيكلٍ (680 مليون دولار)، وقال: إنه «يجب تفكيك الخلايا الإسلامية في الجامعات والكليات الإسرائيلية قبل تحرير الأموال»،

وقرّر سموتريتش تشكيل لجنة من وزاراتٍ متعددة؛ لتطوير «أعمالٍ منتجةٍ بشكلٍ عالٍ للمقدسيين وتمنع، في الوقت نفسه، التطرّف القومي بين العرب في الجامعات الإسرائيليّة» (Times of Israel، 2023). يعني توجّه سموتريتش الجديد هذا، أنّ سحق التوجّهات الاسلاميّة والقوميّة، والتعبيرات عنها هو شرط لاستمرار المنح للسنة التحضيرية في الجامعات الإسرائيليّة، وإلى حين تحقق ذلك الشرط، فقد قرّر الوزير وقف كلّ الخطّة المتعلقة بالقدس، وليس شقّها التعليمي وحسب، وذلك إلى حين ظهور توصيات اللجنة التي عينها، هذا علماً أنّ وقف الخطّة، كما أوردت هآرتس، لا يعني وقف الدعم للمنظمات الاستعماريّة في القدس الشرقيّة، فمنظمة إلعاد الاستيطانيّة ستحصل على عشرات ملايين الشواكل، ومؤسّسة تراث حائط المبكى ستحصل على 60 مليون شيكل، وهكذا (Haaretz، 2023).

في النهاية، كانت حصيلة قرارات سموتريتش النهائية، هي تجميد مؤقت للأموال المخصّصة للفلسطينيين في القدس الشرقيّة، إلى حين فرض شروطٍ أكثر تعسفاً للرقابة على صرفها. وفي 20 آب العام 2023 عادت الحكومة الإسرائيليّة، وأقرّت الخطّة، بعد أن شطبت منها، رضوخاً منها لموقف سموتريتش مبلغ الـ200 مليون شيكل، التي كانت مخصّصةً؛ لتسهيل قبول الفلسطينيين المقدسيين في مؤسّسات التعليم العالي الإسرائيليّة، وتمّ تحويل المبلغ ذاته لبرامج تهدف إلى تشجيع العمالة عالية الإنتاجية بين المقدسيين، من خلال برامج التدريب الملائمة لهذا الغرض. أي إنّ الخطّة توجّه الفلسطينيين المقدسيين للعمالة المنتجة في سوق العمل الإسرائيلي، بديلاً عن توجيههم للتعليم العالي، الذي يسهم، حسب زعم سموتريتش، في تعزيز التطرّف القومي بينهم. وشملت الخطّة 800 مليون شيكل؛ لتشجيع التعليم المدرسيّ وفق المنهاج الإسرائيلي، و459 مليون شيكل؛ للتوظيف والتنمية الاقتصاديّة، ضمن هوامش



الاقتصاد الإسرائيليّ، وما بين 783 إلى 833 مليون شيكلٍ؛ لتطوير البنية التحتية إلى مستوىّ يوازي ذلك الموجود في القدس الغربية، و120 مليون شيكلٍ؛ للتخطيط القانونيّ، وتصميم المباني العامّة، بما يشمل ترخيص 2000 وحدة سكنية جديدة سنويّاً للمقدسيين، بما لا يعدو كونه رشوةً، فهو لا يوازي ما يُبنى بأضعاف مضاعفة لليهود في القدس الشرقية، كما أنّه لا يكفي لتغطية النقص القائم في الوحدات السكنية للمقدسيين الفلسطينيين. وأخيراً، تشتمل الخطة على مبلغ 900,5 مليون شيكلٍ؛ لتحسين الفضاء العامّ، وخدمات الرعاية الاجتماعيّة، وتعزيز الأمن الشخصيّ، من خلال زيادة مراكز وملكات الشرطة في القدس الشرقية، وتطوير الخدمات الصحيّة، ومعالجة النفايات، وتطوير المبادرات المحليّة، وبرامج الثقافة والترفيه. وستعمل الوزارات الإسرائيليّة المختلفة على تنفيذ الخطة، بالتعاون مع بلدية القدس الإسرائيليّة، وذلك بعد أن تُعدّ خططها التنفيذية الخاصّة لكلِّ قطاعٍ خلال 90 يوماً (البوصلة، 2023). خطة تهويديةً بامتياز، ومُخصّص لها أموال طائلةً.

خلال هذه المرحلة، سعت إسرائيل، عبر الخطط للقدس، أيضاً، إلى تطويرها؛ لتصبح عاصمةً للسياحة الدولية، وفي إطار ذلك، قدّمت نفسها على أنّها مستعدةٌ لأن تكون المنظم المهنيّ الفعّال للحجيج العربيّ والإسلاميّ للمقدّسات الإسلاميّة في القدس الشرقية، ولا عجب في ذلك، ففي العام 2019 دخل إسرائيل 4,8 مليون سائح، زار القدس 77,5 بالمئة، منهم نسبةٌ ضئيلةٌ من الدول الإسلاميّة (سالم، ربيع، 2021، ص. 19).

## أثار وتبعات السياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة للقدس الشرقية، والرودود الفلسطينيّة: تقييمٌ إجماليّ.

على مدار الوقت، بقيت سياسات الهندسة الاجتماعيّة والاقتصاديّة الاستعماريّة تراوح بين الطرد والتفريغ، وبين إبقاء الفلسطينيين ليعملوا في خدمة الأسياد. أي بين

الاقتلاع والإحلال، أو الإبقاء وممارسة التمييز العنصريّ والأبارتهايد. على أن هذين الاتجاهين ليسا متناقضين تمامًا، فهما يتقاطعان في موضوع الترحيل الداخليّ القائم على قدمٍ وساقٍ، سواء من أجل أغراض توسيع الاستيطان الاستعماريّ، كقضيّة الخان الأحمر، وإخلاء أحياء فلسطينية في الشيخ جراح وسلوان، وغيرهما في حالة القدس، أو للتحكّم في العنصر الديمغرافيّ لإبقاء غالبية يهودية، وذلك من خلال سحب هويات الإقامة من المقدسيّين، أو الترحيل الداخليّ، عبر النزح من الإقليم، والسلخ عنه Deterritorialization، وإخراج مناطق من القدس إلى خارج جدار الفصل، تشمل المنطقة الواقعة من قلنديا حتى كفر عقب، ومخيم شعفاط. كما أنّ الاتجاهين يتوافقان على الترحيل والتفريغ، كهدفٍ نهائيّ، مع اختلافٍ بينهما حول طريقة تحقيق ذلك، فأتّجاه الأبارتهايد يرى أن ممارسة التضييق على الفلسطينيّين، من جميع نواحي الحياة، والاستناد إلى القوانين الإسرائيليّة؛ من أجل السيطرة على الأرض، وترحيل السكان داخليًّا، كفيل بأن يزيد الهجرة، التي تظهر كطوعية للفلسطينيّين، عن بلادهم. وبصورة أكثر تعقيدًا، يرى بعضٌ من هذا الاتجاه أنّ منح تسهيلاتٍ للفلسطينيّين، ومنها تحسين ظروف معيشتهم، والجسور المفتوحة مع الأردنّ، وتسهيل إجراءات السفر، تؤدي إلى تعزيز طموح الشباب إلى حياة أفضل، مما يجعلهم يهاجرون طواعية؛ لتحقيق هذا الطموح. في المقابل، لا يرى اتجاه الترحيل أثرًا جدّيًّا لهكذا سياسات باتجاه ترحيل الفلسطينيّين، ويريد إتمام الترحيل بصورة مباشرة دون تحسين الأحوال المعيشية، إلا لمن يقبل من الفلسطينيّين الانصياع الكامل للإرادة الإسرائيليّة، ومن خلال تعديل القوانين، بحيث تصبح داعمةً للترحيل السافر؛ ولتشديد القمع والقتل، والاقترحات، وحماية كل إسرائيليّ يقتل فلسطينيًّا؛ ولتسليح «الشعب» للقيام بالمهام الأمنيّة، وإنشاء قوات حرسٍ وطنيّ شعبيّة، وتشجيع اعتداءات المستوطنين، وغيرها من السياسات والإجراءات الداعمة للترحيل.



وقد مرّت الردود الفلسطينية، على هذه السياسات في القدس، من خلال مراحل مقاومة، بدأت بمرحلة تثبيت الوجود 1967 - 1974، فمرحلة تعزيز الصمود 1974 - 1987، فالفعل الوطني الكفاحي عبر الانتفاضة من 1987 - 1993، والتي تلاها مرحلة بناء وجود رسمي فلسطيني في القدس، من خلال بيت الشرق من 1993 - 2001، ثمّ مرحلة العودة إلى المجتمعات المحلية المقدسية للاعتماد على الذات من 2001، وحتى اليوم (سالم، خريف 2019، ص. 156 - 261). ويضيف هيلل كوهين، أن القدس الشرقية قد أصبحت عاصمةً فعليةً لفلسطين في ثمانينيات القرن الماضي، حيث كانت مركز الصحف الفلسطينية الرئيسية واتحادات النقابات، والكتاب والصحفيين، والمسرح الوطني، والقيادة السياسية، كما أنّها تلقت 38 بالمئة من أموال دعم الصمود، التي كانت تصرفها اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، والبالغ قيمتها 160 مليون دينارٍ أردنيّ، وتأسست فيها جمعية الدراسات العربية العام 1979، والتي انبثق عنها بيت الشرق، وقادت الانتفاضة الأولى قيادةً موحدةً كان مركزها القدس، واستمرت القدس عاصمةً، مع بعض التآكل الذي حصل على ذلك، بدءاً من الإغلاق بينها وبين الضفة، الذي بوشر به العام 1991، ولكن القدس استمرت، كمركزٍ سياسيٍّ، منه تمّ توجيه مفاوضات مدريد وواشنطن عامي 1992 و1993، بالتنسيق مع القيادة الفلسطينية في تونس، وما أنّ حل العام 2001، حتّى كانت المؤسسات الفلسطينية في القدس قد أغلقت، وفقدت بذلك المدينة مركزيتها لفلسطين، وأحكمت إسرائيل سيطرتها الكاملة على المدينة (كوهين، 2011، ص. 10 - 27، وص. 68 - 69). ويرى كوهين أنّ الإغلاق قد ترتّب عنه نجاح الحكومة الإسرائيلية في تجزئة الضفة وغزة، والقدس الشرقية إلى وحداتٍ منفصلة، وبالنسبة للقدس، فهو يدّعي أنّه قد ترتّب عن ذلك نشوء هويّةٍ منفصلةٍ وهجينةٍ لدى الفلسطينيين المقدسيين، تجمع ما بين الفلسطنة والتمقدس، أي: بين العمل مع السلطة الوطنية الفلسطينية والتصرّف في قضايا معينة

كمقدسيين دون السلطة، في ذات الوقت، أي نشوء هوية مقدسيّة خاصة (كوهين، 2011، ص - 129 - 131). تعكس خلاصة كوهين ثقته بتحقيق إسرائيل لأهدافها، في تطويع الفلسطينيين المقدسيين، وإعادة هندسة تطلعاتهم وأحلامهم؛ لكي تتوافق والخضوع لنظام السيطرة الإسرائيليّة.

يفيد الواقع غير ذلك، بأنّ أسرلة المقدسيين هو أمر غير قابل للتحقيق؛ وذلك لأنّ إسرائيل ذاتها لا تريد أسرلتهم؛ لأسباب ديموغرافية وعنصرية، كما أنّ تأسرهم الاختياريّ هو أمرٌ مستحيلٌ، حتى إنّ الأقلية التي تحصل على الجنسية الإسرائيليّة منهم، تبقى، في غالبيتها، على وطنيتها الفلسطينيّة، وذلك بسبب واقع الاضطهاد والقمع اليومي، واستخدام العصا الغليظة، الذي يمثّل، وحده، عاملاً كافياً لإفساد أثر عمليات الهندسة الجارية، وكذلك بسبب الوعيّ بالهويّة، والانتماء الذي يتعرّز بين المقدسيين، بمن فيهم جيل الشباب والفتيان، الذين مثّلوا فاعلي الهبات السنويّة في القدس المتصاعدة منذ العام 2014 وحتى اليوم. تشير هذه الهبات، بالعكس، إلى عملية فلسطينيّة محجورة من الاحتلال، يقوم الشباب بتثبيتها؛ ردّاً على حجرها. وبالإجمال، لم يرحل المقدسيون، رغم سياسات الترحيل، وبقوا في وطنهم، وفي البلدة القديمة، يمثّلون تسعة أعشار السكان، ولا زالوا يمثّلون الغالبية السكانية في القدس الشرقيّة، رغم كلّ عمليات زراعة المستوطنين بينهم، ولا زالوا يرفضون مؤسّسات الاحتلال، ويقاطعون انتخابات بلدية القدس الإسرائيليّة، ويمحون أقصاهم وأماكنهم المقدّسة الإسلاميّة والمسيحيّة، ويحافظون على مرافق القدس الكبرى، كشركة الكهرباء العربيّة والمشافي، ويصونون الأوقاف، ويقاومون إجراءات الترحيل أولاً بأول، وعليه، لا تبدو سياسات هندسة عقولهم وسلوكهم ليتناسب وواقع السيطرة الاحتلالية، بأنّها نجحت. وفي الآفاق، يبدو أنّ عمليات الفلسطنة هذه تستمرّ وتتعزّز؛ حتّى تجد طريقها لإعادة ربط الوشائج المؤسّسيّة مع باقي الوطن، بما يتضمّن بناء



المجتمعات المحليّة الفلسطينيّة المقدسيّة، وتشكيل شبكةٍ لجانها المجتمعية، ينبثق عنها إعادة إحياء أمانة القدس (بلدية القدس العربية)؛ لتكون جزءاً من اتحاد بلديات فلسطين من جديد.

وفي الواقع الراهن، ومرحلة الحسم، تتوسع دائرة أسرلة التعليم، وضم المدارس الخاصّة إليه، وفرض شروطٍ عليها، برفع العلم الإسرائيليّ في نشاطٍ مدرسيّ يحضره ممثلو البلدية، كما جرى في مدرسة راهبات الوردية في أيار 2023، أو بالانتقال إلى المنهاج الإسرائيليّ بإغراء الموازنات والتسهيلات غير المتوفّرة للمدارس الخاصة، التي تن تحت وطأة تكاليف التعليم الباهظة؛ ولتعزيز أعداد الطلبة للانخراط في سوق العمل الإسرائيليّ، ومن هذه مدارس خاصّة، كما يجري الضغط على مدارس أخرى، بهذا الاتجاه، كمدرسة اليتيم العربيّ، فيما تجري محاصرة ستّ مدارس، رفضت تدريس المنهاج الفلسطينيّ المحرف من قبل الاحتلال.

ولتعزيز الحسم، تجري عملياتٌ لأسرلة، وتهويد البلدة القديمة، وكذلك محيطها، وفي السنوات الأخيرة، بات هناك تركيزٌ خاصٌّ، على هذا المحيط، بإنشاء حاضنةٍ تكنولوجيةٍ بمساحة 100 مترٍ مربعٍ، في الطابق السادس من مركز تسوّق الدار في قلب شارع صلاح الدين، افتتحها وزير شؤون القدس والتراث، ورئيس البلدية الإسرائيليّان في تموز العام 2023، وأعلن التوجّه لإنشاء مستعمرةٍ في مركز بريد صلاح الدين، في مدخل الشارع، كما هناك مشروع سيليكون وادي الجوز، الذي سيبدأ بتنفيذه، وتغيير معالم حيّ المصراة وتغيير اسم باب العامود إلى «هدار وهداس»، وتعزيز الاحتفالات والمهرجانات الموسيقية الإسرائيليّة في باب الحديد، وفتح فروع لشركات وماركات تجارية إسرائيلية في الشوارع المحيطة بالبلدة القديمة، تضاف إلى فروع البنوك والمراكز الصحيّة الإسرائيليّة، المنتشرة في أرجاء القدس الشرقيّة كافّة، مترافقاً، كل ذلك، مع النشاطات التطبيعيّة في

قلعة داود، وتعزيز اللقاءات بين قيادة الشرطة والقيادات المسيحية، تحت عنوان تحقيق السلام والتعايش في المدينة، كما جرى في آب العام 2023، وتعزيز انتساب عمال القدس الشرقية إلى المهستدروت، ومهنييها إلى النقابات المهنية الإسرائيلية، وفتح باب التجنيس بالجنسية الإسرائيلية للشباب، بعد قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية، بهذا الخصوص. كل ذلك لتشويه الهوية الفلسطينية، وفصل المجتمع المقدسي عن الوطنية والسياسة، تحت لافتة تقول بأن الطروحات السياسية هي شعارات لا تغني ولا تسمن من جوع، هذا فيما يستمر فصل القدس عن بقية فلسطين بالجدار، وتواصل المشاريع الاستيطانية، والسيطرة على الأملاك والحفريات، وإنشاء الأنفاق، تكثفها في كل شبر في القدس الشرقية.

تشير العبارات الأخيرة إلى حجم الهجمة بوسائل القوة الناعمة والخشنة؛ للسيطرة على القدس، وتطويع مواطنيها، وهي هجمة لم يترتب عنها اقتناع سوى فئة قليلة بعدم جدوى الاستمرار في الكفاح الوطني، وأن الطريق الوحيدة أمام المقدسيين الفلسطينيين هي السعي لتحقيق مطالبهم، عبر الانخراط في النظام الإسرائيلي، بما في ذلك المشاركة في الانتخابات البلدية الإسرائيلية للقدس، والتي تُعقد جولتها في تشرين أول العام 2023، وترشحت لهذه الغاية قائمة رئسها المحامي وليد أبو تايه، وهو من فلسطينيي الداخل.

يعكس، ما تقدّم، فجوة، لا زالت قائمة، تتعلق بنشوء انفصال مؤسّساتي قسري للقدس عن فلسطين بعد أو سلو، يُعدّ عدم إدراج القدس في الانتخابات البلدية الفلسطينية بصيغة مناسبة أحد مظاهرها، وهنالك مظاهر أخرى، لعلّ من أحدها أن المقدسيين لا يحسّون بأن الانتخابات الفلسطينية مهمة لهم، وأن أعضاء المجلس التشريعي سيكونون قادرين على تقديم إنجازات لهم، ولذلك أحجموا عن التصويت في الانتخابات الفلسطينية، بحيث لم يزد عدد المقدسيين الذين شاركوا فيها على ستة آلاف شخص. يستخلص الأكاديميون الإسرائيليون من ذلك نشوء هوية مقدسية منفصلة عن فلسطينيتها، ولكن الأمر لا يعدو



كونه انفصالاً مؤسسياً يستحق الجسر من خلال اجتراح وسائل إبداعية؛ لتحقيق ذلك، فيما يستمرُّ المقدسيون في المقاومة، عدا النخبة المحدودة، التي اختارت إسقاط المطالب الوطنية، وشتقَّ طريقها للانخراط في المؤسسة الإسرائيلية، واهمةً أنّها ستجني المطالب من خلال ذلك.

## المراجع

- الأونكتاد - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2013). الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية - الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك. نيويورك - جنيف.
- باسيا - الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (2021). «المؤسسات (الحكومية) الإسرائيلية وتأثيرها على الفلسطينيين في القدس الشرقية» (نشرة). القدس.
- بدوي، عبد القادر - معد (2021). الخطط الاقتصادية الإسرائيلية في القدس الشرقية وتأثيرها على حل الدولتين، سلسلة أوراق إسرائيلية، رقم 74. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- بنزيان، عوزي (1976). القدس، مدينة بلا أسوار. القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة.
- البوصلة (2023). «الخطّة الخمسية: استمرارًا لمشاريع الأسرلة ودمج المقدسيين قسرًا في منظومة المؤسسات الإسرائيلية».
- تفكجي، خليل (2018) الاستيطان في مدينة القدس. الرباط: منشورات وكالة بيت مال القدس الشريف.
- الجعبة، نظمي (2019). حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة: التاريخ والمصير ما بين التدمير والتهجير. بيروت والقدس: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومؤسسة التعاون.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية - الإحصاء السنوي.
- حلبسي، أسامة (2000). بلدية القدس العربية. ط. 2. القدس: باسيا - الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.
- الخطيب، روجي (1990). «تهويد القدس». الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني: المجلد السادس، بيروت، ص. 871 - 912.
- سايبلا، برنارد (بدون تاريخ إصدار). «الهجرة من القدس». ورقة غير منشورة.
- سالم، وليد (خريف 2019). «الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية، من الكفاح الوطني العام إلى الكفاح التنموي المحلي، وبناء السيادة من أسفل». جامعة القدس - مركز دراسات القدس: مجلة المقدسية، العدد الثالث، ص. 141 - 168.
- سالم، وليد (ربيع، 2021). «الحجيج العربي والإسلامي والعالم للقدس». جامعة القدس - مركز دراسات القدس: مجلة المقدسية، العدد العاشر، ص. 13 - 36.



- سالم، وليد (خريف، 2021). «ورقة تحليل سياسات حول الخيارات الفلسطينية التفاوضية المتعلقة بالقدس: القدس بين التفاوض الممكن والتسوية المستحيلة». جامعة القدس - مركز دراسات القدس: مجلة المقدسية، العدد الثاني عشر، ص. 119 - 152.
- سالم، وليد (شتاء 2022). «على العتبة: حرب التخوم في القدس الشرقية: انكفاء المشروع الاستيطاني الاستعماري، الحرب الشاملة، أم استمرار حرب المواقع؟» جامعة القدس - مركز دراسات القدس: مجلة المقدسية، العدد الثالث عشر. ص. 235 - 264.
- سالم، وليد (ربيع، 2022). «تخوم القدس: مقولة التعايش بين الاستحالة ودور مسحوق التجميل:» جامعة القدس - مركز دراسات القدس: مجلة المقدسية، العدد الرابع عشر. ص. 11 - 42.
- سالم، وليد (صيف، 2022). «المواطنة في القدس، بين الأسرلة الموهومة والفلسطنة المحجورة». جامعة القدس - مركز دراسات القدس: مجلة المقدسية، العدد الخامس عشر، ص. 239 - 274.
- سالم، وليد (خريف، 2023). «صناعتا الحرب والاستحواذ: القدس في حزيران 1967». مركز دراسات القدس: مجلة المقدسية، العدد العشرون. ص.
- سير، أوري (1998). المسيرة: حكاية أوسلو من الألف إلى الياء. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.
- عباس، محمود (2011). طريق أوسلو. ط. 2. رام الله: دار بيلسان.
- عريقات، صائب (كانون أول 2009). تقرير خاص: الموقف السياسي، على ضوء التطورات مع الإدارة الأمريكية، والحكومة الإسرائيلية، واستمرار انقلاب حماس - التوصيات والخيارات (دراسة رقم 1). رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية - دائرة شؤون المفاوضات.
- عزم، أحمد جميل (خريف 2018 - شتاء 2019). «صهاينة أميركيون جدّد، يديرون خطة تنحية الكيانية الفلسطينية». مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية: مجلة شؤون فلسطينية، العدد المزدوج 273 - 274. ص. 34 - 53.
- عزم، أحمد جميل (ربيع - صيف 2019). «واشنطن والاقتصاد الفلسطيني: سياسة ثلاثية الأبعاد». مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية: مجلة شؤون فلسطينية، العددان 275 - 276. ص. 8 - 21.
- غازيت، شلومو (بدون تاريخ نشر). العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية، بدون مكان نشر وناسر.
- قريع، أحمد (2011). السلام المعلق (4): القدس أولاً - مداخلات في الصراع والتجربة التفاوضية

- حول المدينة المقدسة. بدون دار نشر.
- محفوظ، أماني (ربيع - صيف، 2019). «سياسات السيطرة الإسرائيلية في القدس: الاتجاه لأدوات مختلفة». مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية: مجلة شؤون فلسطينية، العدد المزدوج 275 - 276، ص. 56 - ص. 79.
- مرغليت، مائير (2011). إسرائيل والقدس الشرقية استيلاء وتهويد. القدس: مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- معهد القدس لبحث السياسات: [www.jerusalem-institute.org.il](http://www.jerusalem-institute.org.il) (في هذا الموقع، يجد القارئ مشاريع المركز بشأن القدس الشرقية وإصداراتها بشأن القدس الشرقية وهي: فريق تفكير القدس، الأحياء العربية في القدس، بناء سياسة لتطوير القدس الشرقية، جودة الحياة في القدس، والأماكن المقدسة، وقواعد البيانات حول القدس).
- مصالحة، نور (2003) إسرائيل وسياسة النفي. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

## English Resources

- Abdul Hadi, Mahdi - Ed(2007). Documents on Jerusalem. Vol II. PASSIA - Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs.
- ACRI - Association for Civil Rights in Israel (May 2009). 200 Days of Grace: Israeli Policy in East Jerusalem in the Nir Barkat Era.
- Blake Jonathan, Bartels Elizabeth M, Efron Shira, and Reiter Yitzhak (2018). What Might Happen if Palestinians Start Voting in Jerusalem Municipal Elections?. Rand Corporation. [www.rand.org/y/RR2743](http://www.rand.org/y/RR2743)
- Busdrige, Rachel (April. 2014). " Frontier Jerusalem: Blurred Separation and Uneasy Coexistence in a Divided City". Sage: Thesis Eleven Journal.
- Cohen, Hillel (2011). The Rise and the fall of Arab Jerusalem Palestinian Politics and the City Since 1967. Routledge Studies in the Arab Israeli Conflict.
- Haaretz (23 May, 2023). " Israel has no Money for East Jerusalem ". [www.Haaretz.com](http://www.Haaretz.com)
- Horovitz, David (17/ 9/ 2019). " Barkat: US May Adopt West Bank Plan for 250,000 Palestinian Jobs, Bible Tourism". [www.timesofisrael.com](http://www.timesofisrael.com)
- Jerusalem 5800 - 2050: A Futuristic Vision for Metropolitan Jerusalem. <https://bit.ly/215ZL2s>



Or: [www.jerusalem5800.com](http://www.jerusalem5800.com)

- Margalit.M(2006). Discrimination in the Heart of the Holy City.

- Jerusalem: The International Peace and Cooperation Center.

- Nahoum, Fluer Hassan (2020 - 2021).Several Articles about Jerusalem and the United Arab Emirates - Israeli Relations. [www.jpost.com](http://www.jpost.com)

" Peace for Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and the Israeli Peoples" (2020). [www.whitehouse.gov](http://www.whitehouse.gov)

- Pipes, Daniel (January, 2017). " The Way to Peace.Israeli Victory, Palestinian Defeat".

[www.danielpipes.org](http://www.danielpipes.org)

- Smotrich, Bezalel(7/ 9/ 2017) " Israel's Decisive Plan".

[www.hashiloach.org.il](http://www.hashiloach.org.il)

- Shtern, Marik and Yacobi, Haim (August, 2018). " The Urban Geopolitics of Neighboring: Conflict, Encounter and Class in Jerusalem Settlement/ Neighborhood. Urban Geography Journal.

- Times of Israel (7/8/ 2023). " In Latest Cut to Arab Funds, Smotrich Freezes Money for Integration in Academia".

[www.timesofisrael.com](http://www.timesofisrael.com)